١

ملامح منهج ابن كثير في الجرح والتعديل

من خلال تفسيره القرآن العظيم

■ بقلم الدكتور محمد مختار المفتي

◆ تعريف علم الجرح والتعديل:

● الجرح[١]: بفتح الجيم هو الفعل من جرح يجرحه جرحاً: أي أثّر فيه بالسلاح وجرّحه بالتشديد إذا أكثر ذلك فيه. قال الحطيئة:

ملّوا قراه، وهرّته كلابهم   وجرّحوه بأنياب وأضراسِ

أما بالضم للمعجمة: الجرح فهو الإسم. كما قيل: ما لجرح بميت إيلام. ويقال: جرح الحاكم الشاهد إذا عثر منه على ما تسقط به عدالته. جرح الشيء: كسبه ومنه ﴿هو الذي يتوفاكم بالليل ويعلم ما جرحتم بالنهار﴾[٢].

التعديل[٣]: العدل مدارة على الاستقامة وهو ضد الجور. وعليه يقال: تعديل الشهود: أي تقول: إنهم عدول. وتعديل الشيءِ الشَّيءَ: تقويمُه. وقيل: العدل: تقويمك الشيء بالشيء من غير جنسه.

هذه كانت أهم معاني هاتين الكلمتين، الجرح والتعديل، المكونتين للعلم الذي نبحث في مسائله، على أن ثمة معاني أخرى أبعدناها طلباً للإيجاز ورمياً للاختصار، لأن الغرض الأول لدينا هو

التعريف الاصطلاحي ليس اللغوي، وإن كان هذا الأخير هو الأساس والقاعدة للأول.

ب- التعريف الاصطلاحي:

وأما المعنى الذي يراد به "علم الجرح والتعديل" عند أهل الحديث وإن لم يتعرض لتعريفه المتقدمون، بل حتى مقدمة ابن الصلاح، ومن تعرض لشرحها لم يتعرض للتعريف بهذا العلم، ولعلّ سبب ذلك عائد إلى التسليم المتداول في التطبيق. **وعلى كل فإن علم الجرح والتعديل علم يبحث في أصول الرواة من حيث قبول رواياتهم أو ردها[٤]. بألفاظ مخصوصة وفي مراتب تلك الألفاظ.** وهو من أهم علوم الحديث والرواية وفرع من فروع علم رجال الأحاديث.

◆ مشروعية الجرح والتعديل:

إن مسألة تجريح الناس وتعديلهم لم تسلم من نقد، وتعرض بسببها علماء الجرح والتعديل إلى التجريح بسبب وقوعهم في أعراض المؤمنين كما قيل، واعتبروا ذلك غيبة فسلطوا عليها آيات الوعيد من الغيبة والأحاديث التي تحذر منها، والظاهر أن هذه المسألة اتسعت وانشغل الناس بها وعادوا يستفتون عن مشروعيتها، والبعض تسربت إليه الحيرة والندم، وشعر بالحسرة والألم، وذلك من اجل سبق كلامه في الناس تجريحاً وتعديلاً كما حصل لإمام هذه الصناعة في عصره ابن أبي حاتم الرازي حين قال له يوسف بن الحسين: "استحييتُ لك يا أبا محمد، كم من هؤلاء القوم قد حطوا رواحلهم في الجنة منذ مائة سنة ومائتي سنة، وانت تذكرهم وتغتابهم على أديم الأرض فبكى عبد الرحمن[٥]. وقال: يا أبا يعقوب! لو سمعت هذه الكلمة قبل تصنيفي هذا الكتاب لما صنفته"[٦].

كل هذا اقتضى من العلماء التصدي لرد هذه الدعاوي، وتفسير مشروعية جرح الرواة، بل كانوا يفتون غيرهم بكشف أحوال الرواة حتى يعلم الناسُ أحوالهم من جهة الرواية، وبينوا أن قيامهم بتجريح الرواة عمل سائغ بل يرفع إلى درجة الواجب، فهذا الإمام مسلم يصدر صحيحه بمقدمة بأبواب منها "أن جرح الرواة بما هو فيهم جائز، بل واجب"[٧].

وكذلك فعل الخطيب البغدادي وبوب "لوجوب تعريف المزكي ما عنده من حال المسؤول عنه"[٨] وبين أن الذين أنكروا على الأئمة "أن فلاناً الراوي ضعيف، وفلانا غير ثقة وما أشبه هذا الكلام، ورأوا ذلك

غيبة لمن قيل فيه: إن كان الأمر على ما ذكره القائل فيه وإن كان الأمر على خلافه فهو بهتان"[٩].

وليس الأمر على هذا الذي تصوروه، وإنما أوتوا من قبل قلة تبحرهم "لأن أهل العلم أجمعوا على أن الخبر لا يجب قبوله إلا من العاقل الصدوق المأمون على ما يخبر به، وفي ذلك دليل على جواز الجرح لمن لم يكن صدوقاً في روايته، مع أن سنة رسول الله ﷺ قد وردت مصرحة بتصديق ما ذكرنا وبضد قول من خالفنا"[١٠] واورد من الأحاديث النبوية ما يعد قاعدة وتأصيلاً لعملية الجرح وأنها ليست من الغيبة في شيء بل هي من جنس النصيحة كما جاء في كفاية الخطيب أن "محمد بن أبي خلف قال: كنا عند ابن علية فجاءه رجل فسأله عن حديث الليث بن أبي سليم فقال بعض من حضره: وما تصنع بليث بن أبي سليم وهو ضعيف الحديث، لم لا تسأله، عن حديث لأيوب. قال: فقال: سبحان الله أتغتاب رجلاً من العلماء؟ قال: فقال ابن علية: يا جاهل نصحك، إن هذه أمانة، ليس بغيبة"[١١].

ولعل هذا الغيور على الليث وقد أصيب بسهم الجرح وانخدع بما عرف به الليث رحمه الله من عبادة حتى ذكر ابن عدي أنه "من أكثر الناس صلاة وصياماً"[١٢] ولم يفطن أن ذلك لا يكفي في رواية أخبار نبيه ﷺ حتى ينضم إلى الصلاح معرفة المرويات وضبطها، بل إن خبرة علماء الحديث دلتهم أن هذا الصنف من الصالحين، كانوا جسراً تعبر منه الأغاليط لتستقر في بطون دواوين السنة، الا إن الله قيض لها من لم يفتر بجبة التقوى ولا عمامة الزهد والصلاح بل كشف أن مجتمع الصالحين أوسع باب يلج منه الكذب على رسول الله ﷺ حتى قال يحيى بن سعيد القطان: "لم نر الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث"[١٣].

وحق على الذي يغار على عرض رجل أن يغار على عرض رسول لله ﷺ حين ينسب إليه الكذب، وأن يغار على دين الإسلام أن يرد فيه ما تمجه العقول وترده الفطر السليمة، وهذا الليث بن أبي سليم الذي تحركت لأجله غيرة لدى البعض كما مر آنفاً يروي أن النبي ﷺ قال: "لا يركب البحر إلا حاج أو معتمر أو غاز"[١٤] فاين هذا من قوله تعالى: **﴿ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات﴾**[١٥] واين هذا من مصالح الناس في طلب العلم وطلب الرزق وغير ذلك من

المنافع الجلية التي تختزنها البحار -وهي تكوّن ثلاثة أرباع مساحة الأرض- والتي لا يمكن الحصول عليها إلا بركوب البحر، فهذا في غاية البطلان مما يبين خطورة الغلط على النبي ﷺ كما قال: "إن كذباً علي ليس ككذب على أحدكم"[١٦].

ومن ثم لا بد من تشديد الرقابة على الأخبار ولا يتأتى هذا دون تفتيش الرواة الذين هم قوائم تلك الأخبار، وبالتالي ضرورة الجرح والتعديل ولذا قال الإمام مسلم: إن العلماء "الزموا أنفسهم الكشف عن معايب رواة الحديث وناقلي الأخبار، وأفتوا بذلك حين سئلوا، لما فيه من عظيم الخطر إذ الأخبار في أمر الدين إنما تأتي بتحليل أو تحريم أو أمر أو نهي أو ترغيب أو ترهيب، فإذا كان الراوي لها ليس بمعدن للصدق والأمانة، ثم أقدم على الرواية عنه من قد عرفه ولم يبين ما فيه لغيره ممن جهل معرفته، كان آثماً بفعله ذلك، غاشاً لعوام المسلمين"[١٧].

وللقيام بهذا الواجب العظيم وحذراً من غش المسلمين لم يتوان أهل الجرح والتعديل في القيام بواجب النصح دون محاباة ولا تحيز حتى لأقرب الناس إليهم، فجرح الوالد ولده والولد والده، وما ذلك إلا خشية الخيانة وقياماً بواجب الأمانة. ومن الأمثلة على ذلك ما أورده الحافظ ابن كثير عند تفسيره لتضعيف عبد الله بن جعفر المديني فقال: "ضعفه ولده الإمام علي بن المديني وغيره"[١٨].

من كل هذا نخلص بكامل اطمئنان، ونقول بكل يقين: إن مسألة الجرح والتعديل ما أبعدها عن الغيبة، فشتان بين آكل لحوم المسلمين وبين ناصح لهم أمين فهذا غاية في الوضوح والبيان لمن رزقه الله سلامة الفهم وأدرك الدليل والبرهان

وعلى فرضية أن يكون الكلام في الرجال تجريحاً وتعديلاً من الغيبة فإن ابن كثير -وقبله عامة أهل العلم- يرى الأدلة المحرمة للغيبة لا تشمل هذا العمل وما هو من جنسه، فهو حين تكلم عن الغيبة وضررها بين أنها "محرمة بالإجماع ولا يستثنى من ذلك إلا من رجحت مصلحته كما في الجرح والتعديل والنصيحة كقوله ﷺ لما استأذن عليه ذلك الرجل الفاجر: "ائذنوا له بئس أخو العشيرة" وكقوله لفاطمة بنت قيس رضي الله عنها وقد خطبها معاوية وأبو الجهم: "أما معاوية فصعلوك وأما أبو الجهم فلا يضع عصاه عن عاتقه" وكذا ما جرى مجرى ذلك ثم بقيتها على التحريم الشديد[١٩].

هذا التأصيل للتجريح والتعديل لم يقف به ابن كثير عند حد الجواز، بل عده من القربات والطاعات فعنده "ليس الكلام في جرح الرجال على وجه النصيحة لله ولرسوله ولكتابه والمؤمنين؛ بغيبة، بل يثاب بتعاطي ذلك إذا قصد به ذلك"[٢٠].

❖ الجرح والتعديل بين المتشددين والمتساهلين ومكانة ابن كثير في ذلك:

مما تقدم عن مشروعية الجرح والتعديل، اتضح أن تفتيش أحوال الرواة والحكم عليهم بما يستحقون، أمر سائغ بل مأجور نود الوقوف هنا عند الأحكام التي يخلص إليها المزكون للرواة ومدى مطابقتها لحال الراوي الذي صدرت فيه.

إن المتتبع للأحكام التي أصدرها رجال الجرح والتعديل تجعله يرى أنها تنقسم إلى ثلاثة أقسام. قسم منها جاء وفق مقتضى حال الراوي جرحاً وتعديلاً.. وقسم منها بخلاف ذلك فهو إما يبخس الراوي حقه بسبب أمر طفيف أو سهو عابر لا يخلو من مثله بشر، وهذا صنف متشدد. وإما يوثق الراوي ويزكيه دون استحقاق لشروط التزكية والتوثيق وهذا هو الصنف المتساهل.

ولقد لخّص الحافظ الذهبي -شيخ ابن كثير- هذه الطبقات الثلاث وذكر أمثلة لها في كتابه "ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل" فقال: "اعلم -هداك الله- **أن الذين قبل الناس قولهم في الجرح والتعديل على ثلاثة أقسام:**

١- قسم تكلموا في أكثر الرواة كابن معين وأبي حاتم الرازي.

٢- وقسم تكلموا في كثير من الرواة كمالك وشعبة.

٣- وقسم تكلموا في الرجل بعد الرجل كابن عيينة والشافعي.

والكل أيضاً على ثلاثة أقسام:

١- قسم متعنت في الجرح متثبت في التعديل، يغمز الراوي بالغلطتين والثلاث ويلين بذلك حديثه..

٢- وقسم في مقابلة هؤلاء كأبي عيسى الترمذي وأبي عبد الله الحاكم وأبي بكر البيهقي: متساهلون.

٣- وقسم كالبخاري وأحمد بن حنبل وابن زرعة وابن عدي معتدلون منصفون"[٢١].

وشأن علماء الجرح والتعديل في التقسيم إلى متشدد ومتساهل ومعتدل، شأن غيرهم من أهل العلم كأصحاب الفقه

فيهم المتشدد الذي ينزع إلى التحريم لأدنى شبهة كما فيهم من يتوسع في الإباحة مستروحاً إلى التيسير وخير الأمور أوساطها.

وإذا كان هذا التقسيم الذي نقلناه من كلام شيخ ابن كثير الحافظ الذهبي، هو الذي ينتظم أهل هذا الشأن فأين يمكن تصنيف ابن كثير من بين هؤلاء؟.

كان بودنا أن نقف على الكتاب الذي الفه ابن كثير بهذا الخصوص الذي جمع فيه بين تهذيب الكمال وميزان الاعتدال لشيخيه المزي والذهبي بل قال: "زدت في تحرير الجرح والتعديل عليهما، في كتاب، وسميته "التكميل في معرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل" وهو من أنفع شيء للفقيه البارع وكذلك للمحدث"(٢٢) غير أن أيدينا لا تقدر أن تطال هذا الكتاب -إن كان له وجود- فهو ولا شك أغزر مادة والصق بالبحث من التفسير وإن كان في التفسير مادة لا بأس بها لاختيار موقع ابن كثير في هذا المجال.

أما الطريقة التي تخول لنا تصنيف ابن كثير وسط رجال الجرح والتعديل، فهي ملاحظة أحكامه التي يصدرها في حق الرواة ومقارنتها بأحكام غيره ومتى ما كان موافقاً في الغالب لأصحاب الميدان بعيداً عن الشذوذ والتفرد سواء إلى التشدد أو التساهل كان منصفاً معتدلاً.

وفي الحقيقة لا يظن بتلميذ لكل من الذهبي والمزي وهما من أهل الإنصاف والاعتدال، إلا أن يحذو حذوهما ويتوسط مثلهما، نافراً من الشذوذ والتفرد، تابعاً ومعتمداً أقوال أهل هذا العلم خاصة إذا اتفقوا على حكم من الأحكام. قال ابن كثير: "أما كلام هؤلاء الأئمة المنتصبين لهذا الشأن، فينبغي أن يؤخذ مسلّماً من غير ذكر أسباب.. لا سيما إذا أطبقوا على تضعيف الرجل أو كونه متروكاً أو كذاباً أو نحو ذلك"(٢٣) فمن هذا الكلام يتضح أن ابن كثير ليس نزاعاً إلى الشذوذ كما هو حال ابن حزم رحمه الله حتى أنه عد بعض المشاهير من قبيل المجاهيل كما هو الشأن بالنسبة للترمذي وفي ترجمة ابن كثير للترمذي قال: "إن جهالة ابن حزم لا تضره حيث قال في "محلاه": ومن محمد بن عيسى بن سورة؟ فإن جهالته لا تضع من قدره عند أهل العلم بل وضعت منزلة ابن حزم عند الحفاظ.

يتبع في العدد القادم ان شاء الله

الهوامش:

(١) "لسان العرب" ٤٢٢/-٤٢٣ مادة جرح.

(٢) الأنعام /٦٠.

(٣) "لسان العرب" ٤٣٠/-٤٣٢ مادة عدل.

(٤) أصول الحديث علومه ومصطلحه (ص: ٢٦١) عجاج الخطيب.

(٥) عبد الرحمن هو ابن أبي حاتم.

(٦) "الكفاية" (ص: ٥٥).

(٧) "صحيح مسلم" المقدمة/ الإسناد من الدين (١٤/١).

(٨)(٩) "الكفاية" (ص: ٥٤).

(١٠) "الكفاية" (ص: ٥٥).

(١١) نفسه (ص: ٦٠/٦١).

(١٢)(١٣) "الكامل" (٦٦/٦).

(١٤) انظر الميزان (٤٢٢/٣).

(١٥) الإسراء/٧٠.

(١٦) جزء من حديث متواتر.

(١٧) مقدمة صحيح مسلم ٢٨/١.

(١٨) التفسير (٣٠٤/٨).

(١٩) "التفسير" (٣٢٨/٧).

(٢٠) "اختصار علوم الحديث" (ص:٢٣٨).

(٢١) "ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل" ضمن "أربع رسائل في علوم الحديث" (ص: ١٧٢).

(٢٢) "اختصار علوم الحديث" (ص: ٢٣٨).

(٢٣) "اختصار علوم الحديث" (ص: ٩٠).

